وفي مقابلة اذاعية مع المستشار الاقتصادي لوزارة الدفاع الاسرائيلية أكد «يسحاق زوسمان» ان وقف اطلاق النار لن يؤثر على حجم النفقات العسكرية على اساس تعويض المعدات والذخيرة التي فقدتها اسرائيل اثناء المعارك التي جرت على جبهة قناة السويس في العام الماضي .

٢ ــ الميزان التجاري وميزان المدفوعات : تؤكد التقديرات الاولية ان العجز المرتقب في الميزان التجاري الاسرائيلي سيكون في حدود (١٤٥٠) مليون ليرة اسرائيلية أي ما يوازي ٤١٦ مليون دولار علما بأن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٠ سجل رقما قياسيا لم يبلغه من قبل ، اذ وصل الى ١٣٠٠ مليون دولار . (الميزان التجاري هو حصيلة الفرق بين الواردات والصادرات في حين ان ميزان المدفوعات يشمل بالاضافة الى الميزان التجاري الخدمات وانتقال رؤوس الاموال والمساعدات وغيرها) .

والتقديرات الحالية تشير الى ان حجم الاستيراد سيرتفع من ٧٠٠ مليون دولار الى ٨٢٦ مليون دولار اي بزيادة ١٨٪ ، في حين ان الصادرات سترتفع من ٣٥٠ مليون دولار الى ٤١٠ ملايين دولار اي بزيادة قدرها ١٧٪ .

وقد دعا « سابير » وزير المالية الصناعيين الى زيادة صادراتهم وتنمية الصناعات التقنية وكذلك تنمية الصناعات التي تعمل للجهد الحربي .

ونتيجة للعجز الحاصل في ميزان المدفوعات فقد انخفض احتياطي اسرائيل من العملات الاجنبية الى ٤٢٠ مليون دولار . والمعروف أن ديون اسرائيل الخارجية وصلت الى ٢٨٠٠ مليون دولار وان حجم الفوائد التي ستدفع لهذه القروض سيبلغ ١٨٠ مليون دولار خلال ١٩٧١ .

وفي تصريح للمدير العام لوزارة المالية الاسرائيلية اثناء تقديمه الميزانية الجديدة لرجال الصحافة أعلن ان مستوى الضرائب سيظل على حاله ، والمعروف ان معدلات الضريبة تصل الى ٤٠٪ على دخل الافراد ذوي الشرائح العالية للدخل وان كل اسرة اسرائيلية تدفع سنويا ضرائب تصل في المتوسط الى ٦٨٥٠ جنيها اسرائيليا .

٣ ــ التحديات التي تواجه الاقتصاد الاسرائيلي :
لا تزال مشكلة الارتفاع في مستوى الاجور العقبة في وجه زيادة حقيقية في مستوى الانتاج . وقد طالب محافظ بنك اسرائيل المركزي الوقوف بحزم في وجه زيادة الاجور وقال « ان نجاح سياسة اسرائيل الاقتصادية او فشلها يتوقف على تجميد الاجور على مستواها الحالي » . واضاف « ان احتياطي اسرائيل من النقد الاجنبي لا يعود الى تحسن ميزان مدفوعاتها بل يرجع فقط الى تدفق التبرعات والقروض من الخارج والتي بلغت ٥٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٧٠ » . والمشكلة الثانية هي ارتفاع مستوى الاسعار للسلع الاستهلاكية وهذه المشكلة مرتبطة بارتفاع الاجور على اساس ان ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية يدفع « الهستدروت » الى المطالبة بزيادة الاجور . وبعد ان استطاعت السلطات الاسرائيلية التحكم بمستوى الاسعار مدة ثلاثة أعوام عادت الاسعار الى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٧٠ حيث ارتفعت بنسبة تتراوح بين ١٠ ــ ١٢٪ نتيجة لفرض ضرائب غير مباشرة على كثير من السلع الاستهلاكية والزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام .

وحيث ان الزيادة المتحققة في الناتج الوطني كانت في حدود ٩٪ خلال العام ١٩٧٠ فان ذلك يعني ان الاقتصاد الاسرائيلي لم يحقق اية زيادة حقيقية في حجم الناتج الوطني خلال العام المشار اليه .

والملاحظ في هذا الصدد ان السياسة الاقتصادية الحالية هدفها تعبئة الموارد البشرية من طريق تحقيق مستوى مرتفع للعمالة لكي تتجنب المشاكل الاجتماعية التي تخلقها حالة البطالة .

٤ ــ هل من تخفيض جديد ؟ لا تزال الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية تتحدث عن امكانية اضطرار الحكومة الاسرائيلية الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية مرة إخرى اذا فشلت الحكومة هذا العام في ضبط العجز في ميزان المدفوعات في نطاق معقول . وتحاول الحكومة الاسرائيلية تجنب هذا الاجراء نظرا للاثار التضخمية التي يتركها التخفيض بالنسبة لارتفاع الاجور واسعار السلع المستوردة من الخارج .

٥ ــ المناطق العربية المحتلة : لا تزال سياسة اسرائيل الاقتصادية بالنسبة للاراضي العربية المحتلة تهدف الى غرضين رئيسيين : الاول اجتذاب المزيد من اليد العاملة للعمل في قطاعي البناء والزراعة للتخفيف من مشكلة النقص في اليد العاملة في اسرائيل نظرا لحالة التعبئة العسكرية ولانخفاض مستوى اجور العمال العرب بالمقارنة للعمال الاسرائيليين . ويتوقف مدى نجاح الخطة الاسرائيلية لزيادة التشميرات الموجهة صوب قطاعي البناء والزراعة على اجتذاب المزيد من اليد العاملة